قوله العرض العام هو ما خرج عن الماهية وصدق على غيرها وعليها كالمتحرك بالنسبة للانسان فانه خارج عن ماهيته ويصدق عليها وعلى غيرها كان يقال الضحاك متحرك الفرس متحرك وما وافقه على الكلي الشامل لجميع الكليات من جنس وخرج بقولنا خارج عن الماهية الجنس والفصل والنوع فانها ليست خارجة عنها بل الاولان جزءان منها والثالث تمامها وبقولنا وصدق الخاصة فانها وان خرجت عن الماهية تصدق عليها فقط والعرض المذكور قسمان لازم كالمتنفس بالقوة ومفارق كالمتنفس بالفعل اهـ بالمعنى من باجوري السلم والمراد بالقوة امكان حصول الشيء مع عدمه ووجوده فهي اعم مطلقا من الفعل وان كانت تعريفه بالفعل حصول الشيء مع عدمه فلكون ما بينهما اهـ صبان

١١

بحتها اندراج النوع تحت الجنس لجواز ان تكون هذه المقولات التسع من قبيل العرض العام فيكون صدقها على تلك الافراد المختلفة الحقيقة صدق العرض العام على معروضه كصدق الماشي على الانسان والفرس ونحوهما **قوله** وعلى تقدير جنسيتها ايراد ثان اي تمنع اولا كونها اجناسا لما سبق سلمنا انها اجناس فلا نسلم انها اجناس عالية لجواز ان تكون الافراد المندرجة تحتها انواعا حقيقية وليست اجناسا فتكون ح جنسا مفردا على تقدير انه لا جنس فوقها فانه ح يكون تحتها انواعا ولا جنس فوقها وهذا هو الجنس المفرد او يندرج اثنان من تلك المقولات التسع تحت جنس اخر فيكون ذلك المندرج جنسا متوسطا ان قدرنا ان الذي اندرج تحته اجناس ايضا او يكون جنسا سافلا ان قدرنا ان المندرج تحته انواع **قوله** ولم يثبت الحصر اشارة الى القدح في الامر الثاني وهو انه ليس ثم جنس عال اخر مع انه لا مانع من ان يوجد جنس عال غير التسعة للاعراض فلا يتم الانحصار في التسعة ح **قوله** ثم ان ما ياتي اي من التعاريف للجوهر والكم والكيف **قوله** ليس بتحديد اي تعريفا بالحد وهو ما كان بالذاتيات **قوله** لانها بسائط علة لكون التعاريف المذكورة ليست حدودا والبسائط جمع بسيط يطلق على ثلاث معان الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضا المتشابهة كالعظم الثاني ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضا المتشابهة اذ فيها اجزا مقدارية هي العناصر ولا تشاركها في اسمها وحدودها الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس مساويا للكل في الاسم والحد فتندرج فيه العناصر والاعضا المتشابهة دون الافلاك قاله القاضي مير **قوله** لا يكون الا للمركبات اي من جنس وفصل وهذه المقولات اجناس عالية فلا جنس فوقها **قوله** انه موجود لا في موضوع هذا تعريف الحكما واما المتكلمون فعرفوه بانه المتحيز بالذات وعرفه جماعة من المعتزلة بانه القائم بنفسه واخرون منهم بانه الغني عن المحل ونقض كل من التعريفين بصدقه على الواجب والموضوع هو المحل الذي يقوم ما حل فيه

تامل تعريف الحكما ايض فانه صادق بالواجب اهـ علي

اي يحققه

١٢

اي يحققه ويكون وجود ذلك الحال بوجود ذلك المحل كالجسم مثلا فانه باعتبار حلول العرض به يقال له موضوع لان حقيقة العرض وذاته تتحقق بذلك القيام اذ العرض في نفسه بقطع النظر عن محله لا وجود له وانما وجوده بوجود محله وهو المعني بالموضوع فالمحل اعم من الموضوع لانه الذي يحل فيه الشي سواء كان مقوما له ام لا واما الموضوع فقد اعتبر فيه قيد زائد وهو كونه مقوما لما حل به فقولهم في التعريف لا في الموضوع صادق بان لا يكون يوجد في محل اصلا وذلك كالهيولى عندهم فانها جوهر وليست حالا بمحل لانها هي نفس المحل او وجد في محل لكنه ليس بموضوع كما في الصورة الجسمية فانها حالة في الهيولى وليست الهيولى بالنسبة اليها موضوعا لانها ليست مقومة للصورة بل الامر بالعكس وهو ان الصورة مقومة للهيولى **قوله** فهو خاصة من خواصه والتعريف بالخاصة رسم ناقص **قوله** قال في المطالع هو متن للبيضاوي المختصر في علم الحكمة والكلام شرحه الاصبهاني والمراد الحديثي والصفوي وشيخ الاسلام زكريا الانصاري وقد اطلعت عليها واحسنها اولها وحشى شرح الاصبهاني السيد الجرجاني بحاشية صغيرة جدا لم يستفرغ فيها وسعه لوضوح الشرح واما المطالع فهو متن للارموي في علم المنطق اكبر حجما من الشمسية شرحه القطب الرازي وحشاه السيد الجرجاني بحاشية مملوءة من التحقيقات واعتنى الفضلاء بها فوضعوا عليها حواشي جمة **قوله** للجواهر التي هي انواع يعني ان كل نوع اندرج تحت الجوهر سواء كان نوعا اضافيا كالجسم مثلا او نوعا حقيقيا كالانسان لم يختلف احد في ان الجوهر جنس له فان ذلك مما لا يشتبه على احد اذ الموضوع النوع ما كان مركبا من الجنس والفصل **قوله** بل الخلاف في هذا اي بل وقع الخلاف في انه هل الجوهر جنس لكل ما تحته من الانواع والفصول فان الفصول ايضا مما يصدق عليه الجوهر والتحقيق ان الفصل لا جنس له اذ لو قدرنا ان الجوهر جنس للفصل لاحتاج الفصل الى فصل وهو ايضا مما يصدق عليه الجوهر فيحتاج لفصل اخر وهكذا فيتوقف تعقل الماهية بالكنه الى تعقل امور لا نهاية لها وهو محال فتعين ان الجوهر ليس جنسا لهذه الفصول وانما هو

الاولى على بدل الى

قوله كالهيولى من معانيها القطن [illegible] والتشكل كما للصورة الانسانية وكالطين القابل للابريقية اهـ كاتبه

اي ليست محققة او مخرجة لها من حقيقتها بل الامر بالعكس وهو ان المقوم والمخرج للهيولى من حقيقتها الى حقيقة اخرى انما هو الصورة اهـ

والعبري اهـ

Copyright © King Saud University